ملخص البحث

ولدةلفجرية، رقم التسجيل 10220048، 2014. تحليل الإجبار في عقد إيجار السيارة في تأجير AR في ضوء مجموع الأحكام الإقتصادية الشرعية. بحث جامعي، كلية الشريعة، قسم الحكم الإقتصادي الشرعي، فى الجامعة الإسلامية الحكومية مولانا مالك إبراهيم مالانج. المشرف: مصلح هري، الماجستير.

الكلمات الرئيسية: إجبار العقد، العقد، مجموع الأحكام الإقتصادية الشرعية

عملية الإيجار هي عملية إجتماعية يعملها كثير من الناس، و هي عملية تجارية و عملية تعاونية بين المجتمع. و إن عقد الإجارة تورث الحقوق و الواجبات بين المتعاقدين، و إن كانت العهود قد اتفق عليها المتعاقدين، و لكن توجد المخالفة أو الحنث في إيجازهما و تلك العهود تسمى بـ wanprestasi.

قضايا البحث الموجودة هنا هي كيف ممارسة الإجارة في تأجير السيارة AR مالانج؟ وكيف حل المشاكل المتعلقة بالعهود و العقود في تأجير السيارة AR مالانج في نظرة مجموع الأحكام الإقتصادية الشرعية؟. هذا البحث تجريبي وصفي نوعي و طريقة جمع البيانات بالمقابلة و الوثائق.

نتيجة هذا البحث تدل على أن ممارسة في تأجير السيارة AR مالانج على الأساس المصداقية والاتفاقية بين المتعاقدين بوجود الضمان .KTP، STNK، ومركب المستأجر. وأما حل المشاكل المتعلقة بالإيجار في تأجير السيارة AR مالانج فبوجود التأخير و الإفساد و على المستأجر الغرام بسبب التأخير أو وجود الفساد في السيارة المأجورة. مجموعة الأحكام الإقتصادية الشرعية تبين أن حل المشاكل المتعلقة بالإيجار في تأجير السيارة AR مالانج لا يوافق فصل 39 (a). و ذلك الفصل يوضح أن الغرام مطلوب من المستأجر إذا المستأجر يحنث في العهود المتفق عليها عمدا. و في هذه القضية لا يصلح لصاحب التأجير أن يأخذ الغرام من المستأجر، و ذلك لأن صاحب التأجير لم يفتش السيارة التي سيؤجر عليها.